

الشراكة الجزائرية - الأوروبية: الخلفيات، الأهداف والنتائج.

د. تمغارت اسمهان

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص

تركز الدراسة على تقييم انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على الجزائر بطرحها لعدة إشكالات تتمثل أساسا في التداخل الشديد بين تقييم الشراكة ببعدها/مضمونها الأوروبي الجزائري و الأورو-متوسطي. لذلك، ستأتي نقاط التقييم صالحة، في بعضها، للتعميم على العديد من الشركاء، لاسيما الدول العربية منها، كما أن ذلك التقييم الموجه، صوب الشراكة الأورو-متوسطية، قد يصبح صالحا للتطبيق على الشراكة الأوروبية الجزائرية باعتبار الجزائر جزءا منها فرديا و جماعيا. من جهة أخرى، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التداخل بين تقييم النشاط الإقليمي والنشاط الثنائي، والتداخل بين تقييم الادراك/التصور الذي يحمله مشروع الشراكة الأورو-متوسطية وبين تجسيده على أرض الواقع.

Résumé

L'étude se propose d'étudier les conséquences du partenariat Algéro-euro-méditerranéen dont plusieurs problématiques sont principalement énoncées sous le prisme du chevauchement extrême entre l'évaluation du partenariat Algéro-Européen et le processus du partenariat euro-Med. D'autre part, l'étude tient compte du chevauchement entre l'évaluation de l'activité régionale et l'activité bilatérale, et le chevauchement entre l'évaluation de la perception des décideurs des deux rives sur le partenariat euro-méditerranéen et sa concrétisation sur le terrain.

مقدمة :

المعلنة؟ وتحليل النتائج بالنسبة للجزائر كدولة تنتمي إلى منطقة المتوسط وكشريك للاتحاد الأوروبي؟

تطرح عملية انعكاسات الشراكة الأورو-المتوسطية على الجزائر عدة إشكالات يجب أخذها بعين الاعتبار، تتمثل أساسا في التداخل الشديد بين تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية والشراكة الأورو-متوسطية ككل، لذلك ستأتي الكثير من نقاط التقييم صالحة للتعميم على العديد من الشركاء لاسيما الدول العربية منها، كما أن أي تقييم يوجه للشراكة الأورو-متوسطية يصبح صالحا للتطبيق على الشراكة الأوروبية الجزائرية باعتبار الجزائر جزءا منها. ومن جهة أخرى، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كذلك التداخل بين

اتفق شركاء المتوسط عبر إعلان برشلونة على التعاون من أجل تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، تمثلت في الأمن والاستقرار في المتوسط؛ تنمية منطقة المتوسط وازدهارها؛ والتقارب بين شعوب المنطقة، وأنت هذه الأهداف ضمن مشروع صنع في أوروبا كأداة من أدوات سياستها الخارجية بمبادئها وأهدافها، ثم عرض على شركاء المتوسط لتبنيه كمشروع مشترك، واندمجت دول جنوب المتوسط في هذا المشروع الأوروبي ومنها الجزائر التي انضمت إلى شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 2005، وعليه، فإننا نحاول تقييم الشراكة الإقليمية ضمن مسار برشلونة من حيث الأهداف

أخذ التصور بعين الاعتبار التهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي لا يمكن مكافحتها والتحكم فيها إلا عن طريق التعاون الإقليمي، وهذه أهم الميزات الإيجابية المشتركة:

- حصر التصور جملة من التهديدات لا يمكن أن تختلف دولة على اعتبارها خطرا حقيقيا على الأمن والاستقرار في المتوسط سواء التهديدات التقليدية مثل النزاعات الإقليمية وانتشار الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل، أو الجديدة مثل الإرهاب، المخدرات والجريمة المنظمة، تدهور البيئة، ولمواجهة هذه التهديدات قدم التصور أداتين هما، احترام مبادئ القانون الدولي في التعامل بين الشركاء والتعاون الجماعي لمكافحة الآفات العابرة للحدود.

- منحت الشراكة الأورو-متوسطة إطارا للاتصال والحوار بين دول المتوسط يمكن الاستفادة منه لإثراء التصور الأولي الذي طرحته الشراكة وتوضيح رؤية كل شريك متوسطي.

- اقترحت الشراكة الأورو-متوسطة ضمن مرحلة الاتحاد من أجل المتوسط مشاريع ذات مصلحة مشتركة ملموسة وتخدم الأمن المشترك بمفهومه الواسع، لاسيما منها التي تهدف إلى إزالة التلوث في البحر المتوسط، الإدارة الرشيدة للبيئة، ترقية الحماية المدنية والخطة الشمسية المتوسطية التي انطلقت برامجه منذ 2010.

- إلى جانب هذه النقاط يمكننا إضافة الجوانب الإيجابية التي ذكرتها المفوضية الأوروبية بمناسبة تقييم عملية برشلونة بعد عشر سنوات من انطلاقها، والتي ركزت فيها إلى جانب انتظام اللقاءات بين الشركاء، على المساعدات والقروض المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدعم عملية برشلونة عبر برامج "ميدا"، البنك الأوروبي للاستثمار و"التسهيل الأورو-متوسطي للاستثمار والشراكة"⁽¹⁾ ثم "الأداة الأوروبية للشراكة والجوار" التي عوضت برامج ميدا ابتداء من 2007، حيث يمكننا الاعتراف بأن هذه المساعدات قد تشكل إضافة بالنسبة لبعض شركاء أوروبا المتوسطيين وبشكل أقل بالنسبة للجزائر مقارنة بجارتها تونس والمغرب.

- بالنسبة للمجموعة العربية التي تتقاسم معها الجزائر الكثير من الهواجس الأمنية يمكنها استعمال الإطار الذي تمنحه الشراكة الأورو-متوسطة لتقديم رؤية جديدة

تقييم النشاط الإقليمي والنشاط الثنائي، والتداخل بين تقييم التصور الذي يحمله مشروع الشراكة الأورو-متوسطة وبين تنفيذ هذا التصور.

كما يتطلب التقييم النظر في الانعكاسات الإيجابية والسلبية للشراكة على الجزائر كدولة متوسطة وكدولة عربية وكشريك مباشر للاتحاد الأوروبي.

أولا- الشراكة على المستوى السياسي والأمني.

يتناول البعد السياسي والأمني للشراكة الأورو-متوسطة الهدف المتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة عبر مسلكين: الأول إقليمي، يتمثل في التعاون الجماعي من أجل مواجهة التهديدات المشتركة في المتوسط (النزاعات الإقليمية، التسليح، الظواهر الأمنية العابرة للحدود ..)، والثاني داخلي يتمثل في التعاون الثنائي من أجل إصلاح أساليب الحكم التي اعتبرت مصدرا لعدم الاستقرار الداخلي الذي يهدد كذلك الأمن في المتوسط بسبب تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على كل المنطقة.

لذلك سنعرض انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطة على الجزائر في المجال الأمني والسياسي من خلال إشكالية تحقيق الأمن والاستقرار ثم التطرق إلى قضية إصلاح أساليب الحكم .

1- إشكالية تحقيق الأمن والاستقرار:

تتراوح انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطة على الجزائر فيما يتعلق بالمجال الأمني بين انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، تعود عليها أولا كدولة متوسطة تتأثر بأي تهديد يحيط بالمنطقة ثم كدولة عربية تتقاسم مع سبع دول أخرى الكثير من الهواجس والاهتمامات الأمنية، وأخيرا كوحدة وطنية لها خصوصياتها الأمنية، لذلك سنعرض لهذه لانعكاسات حسب تسلسل منطقي ينطلق من الكل إلى الجزء في تقييم التصور الأمني للشراكة الأورو-متوسطة وكذا تنفيذه على أرض الواقع .

فيما يخص الانعكاسات الإيجابية، بني التصور الأمني الذي اقترحت الشراكة الأورو-متوسطة على مفهوم شامل ومعاصر للأمن في المتوسط فإلى جانب التهديدات التقليدية،

أما فيما يخص الانعكاسات السلبية، فرغم التصور الشامل لمفهوم الأمن الذي قدمته الشراكة الأورو-متوسطية والإطار الذي وفرته للحوار بين شركاء المتوسط، إلا أن هذا التصور يحمل في جوهره نقصا صارخا في تحديد سلم التهديدات الأمنية و ترتيب أولوياتها بالنسبة للمنطقة ولأطراف الشراكة.

فإذا كان التصور الأمني يوضع بناءً على تشخيص التهديدات التي تحيط بصناعه، مقابل دراسة الوسائل الملائمة لمواجهة هذه التهديدات، يظهر الخلل الأول الذي ينتاب التصور الأورو-متوسطي للأمن والاستقرار، وهو انفراد أوروبا بعملية تشخيص التهديدات التي رتبها بمعزل عن شركائها الذين قد يقدمون أولويات أخرى أو ترتيب آخر لها، وقد لا يعنون بكل التهديدات التي تهم أوروبا، كما أن شركاء المتوسط يعتبرون مجموعة غير متجانسة تماما حتى أن البعض منهم يعتبر عدو للآخر، فنجد من جهة المجموعة العربية التي تعتبر متجانسة إلى حد ما وتشكل عند انطلاق عملية برشلونة ثلثي شركاء الاتحاد الأوروبي (ثمانية من اثنا عشر)، يقابلها الاحتلال الصهيوني الذي يعد أخطر طرف بالنسبة لهذه المجموعة ومصدر لجزء كبير من هواجسها الأمنية، ثم قبرص ومالطا اللتان التحقتا بالاتحاد الأوروبي منذ 2004 وأخيرا تركيا التي تطمح لذلك في المستقبل، بحيث تصبح الشراكة في الحقيقة ثلاثية الأطراف، طرف أوروبي وطرف عربي وصهيوني.

إن لهذا التصور ولهذه التشكيلة التي كونتها أوروبا انعكاسات سلبية هامة على المجموعة العربية وعلى الجزائر هي :

- إن الدول العربية التي ترفض إلى اليوم إقامة علاقات دبلوماسية مع الاحتلال الصهيوني مثل الجزائر، قبلت عبر الشراكة الأورو-متوسطية الجلوس أمام الاحتلال الصهيوني كشريك متوسطي قد يؤول العمل المشترك معه إلى الاعتراف به وفتح العلاقات معه بشكل يخدم الأهداف غير المعلنة للشراكة التي تقترحها أوروبا التي تقحم الاحتلال الصهيوني في كل مبادرة حوار تنشئها في المنطقة (الحوار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية 1992، الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 1994⁽⁴⁾)، لتعميم قبولها والتعامل معها .

أو على الأقل مكملة للتصور الأمني المطروح بشكل يأخذ بعين الاعتبار انشغالاتها الأمنية خاصة وأنها تشكل ثلثي الشركاء المتوسطيين لأوروبا.

- يمكن للمجموعة العربية أن تجعل من الشراكة الأورو-متوسطية إطارا مناسباً لمحاولة كسر الهيمنة الأمريكية الدخيلة على المنطقة عن طريق خلق توازن إيجابي بين القوتين واستغلال رؤى الجناح الأوروبي الموافقة لذلك .

أما فيما يتعلق بالانعكاسات المباشرة على الجزائر كوحدة وطنية، يمكننا القول بأن الشراكة الأورو-متوسطية انعكست إيجاباً عليها في ثلاث نقاط رئيسية هي :

- أولاً: أنها أخرجت الجزائر من العزلة التي عانت منها منذ بداية التسعينات بعد التعثر في عملية الانتقال الديمقراطي من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والدخول في صراع دموي وعنيف بين الإسلاميين والنظام القائم، إلى جانب أن دخول الجزائر في المبادرات التي تقدمها الأنظمة الغربية يبعد عنها شبهة رفضها للنظام الدولي التي قد تجلب لها سخط هذا الأخير وإدخالها ضمن قائمة الدول المارقة .

- ثانياً: أنها ساهمت في تجنب الجزائر عدوى ما يسمى بـ "الربيع العربي" بالتقارب الأوروبي الجزائري الذي أدى بالمناسبة إلى تفعيل البعد السياسي الذي تضمنه اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري والذي قدمت فيه أوروبا تزكية للانتخابات التشريعية التي نظمتها الجزائر في ربيع 2012 حيث عبر فريق الاتحاد الأوروبي القائم بمهمة ملاحظة الانتخابات على لسان رئيسه "انياسيو سالافراكا" بأن: " العملية تمت في هدوء ... وإن الإطار الانتخابي الجديد قد أدخل عناصر إضافية للشفافية بالنسبة للإطار السابق وخاصة عبر الميكانيزمات الجديدة للرقابة المتمثلة في لجان مراقبة الانتخابات ... "(2).

- ثالثاً، تمكن الجزائر من فرض رؤيتها حول أولوية تجاوب أوروبا معها لمكافحة الإرهاب ضمن اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية الذي تميز بشقه المتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية والذي نص في مادته التسعين على تبادل المعلومات حول المجموعات الإرهابية وشبكات دعمهم بعد أن كانت أوروبا تدير ظهرها للجزائر في هذا الميدان (3).

- و يعكس هذا الواقع خضوع المنطق الأمني الأوروبي إلى حسابات إستراتيجية لا علاقة لها بالخطاب الأمني الأوروبي-متوسطي، تميزها صورة واقعية للتوازنات الموجودة في المنطقة والقائمة على التحالف الأوروبي الأمريكي الذي يعكسه حلف الأطلسي مع مراعاة مصالح الاحتلال الصهيوني والتعامل مع شركاء الجنوب بناء على خطة إستراتيجية تساند فيها البعض من أجل إضعاف ومراقبة البعض الآخر، كل هذا في شكل يجعل الخطاب الأمني للشراكة خطابا "معتوها" ويتوجه لشركاء تعتبرهم أوروبا مصدرا للتهديد أكثر من اعتبارهم شركاء.

- الفشل في تدعيم تطبيق مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحل النزاعات الإقليمية التي هُمشت مبكرا من أشغال الشراكة الأوروبي-متوسطية خاصة منها : الصراع العربي-الصهيوني الذي تعطلت الحوارات حوله منذ ندوة "فلنسيا" في 2002 التي قاطعتها سوريا ولبنان وانسحبت منها الوفود العربية أمام مداخله ممثل الاحتلال الصهيوني⁽⁷⁾، حيث لم تضيف الشراكة الأوروبي-متوسطية أي قيمة تذكر لتسوية هذا النزاع رغم وزن الشريك الأوروبي الذي شارك في عملية السلام عبر "الرباعية"⁽⁸⁾ التي شكلت 2003⁽⁹⁾ دون نتيجة بسبب غلبة الرؤية الأمريكية.

- وتمثل قضية الصحراء الغربية، نموذجا آخرًا للتناقض الأوروبي، حيث تساند أوروبا وخصوصا فرنسا المغرب على حساب مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مما يتسبب في إطالة النزاع بين الجزائر والمغرب الذي يشكل أحد أهم التهديدات بالنسبة لأمن الجزائر.

- ضعف الجهود الموجهة لمكافحة الإرهاب الذي يهدد منطقة المتوسط وتحاشي طرح الإشكاليات الرئيسية التي تسمح بالتعاون على مواجهته، حيث توقف نشاط الشراكة أمام أول عائق له وهو تعريف الإرهاب الذي احتارت الشراكة الأوروبي-متوسطية الفصل فيه بين المقاومة والاحتلال خلال مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27 و 28 نوفمبر 2005⁽¹⁰⁾ والذي اعترض فيه الاحتلال الصهيوني على استثناء مقاومة الشعوب للاحتلال من تعريف الإرهاب... الذي بقي دون اتفاق.

- تظهر المجموعة العربية بما فيها الجزائر كمتلقي سلمي لهذا التصور الأمني الذي لم تشارك في تشخيص تهديداته ولا في ترتيبها بشكل أدى إلى تمييز فعلي يضيف هواجس أوروبية بحتة إلى قائمة الهواجس المشتركة بل ويعطيها ترتيبا أولويا، بينما يتجاهل تجاهلا تاما للهواجس التي تهدد المجموعة العربية التي أصبحت مهددة في سيادتها على قراراتها وحتى على أراضيها من جراء هذه التهديدات والمتمثلة في :

- أولا، استمرار الوجود الأمريكي الذي يهدد أمن هذه المجموعة ويتسبب منذ عقود في تخريب استقرارها عن طريق المنطق العسكري الذي يطبقه والذي يعتمد على أطروحات إيديولوجية تسمح له بالتدخل في المنطقة وإدارتها بما يخدم أهدافه المتمثلة في حماية مصالحه النفطية وتأمين وجود الكيان الصهيوني، فقد تسبب في تدمير العراق، ليبيا، سوريا... وكل من يعارض وجوده أو سياساته في المنطقة.

- ثانيا، يعكس التصور الأمني للشراكة الأوروبي-متوسطية انحصاما بين النظرية والتطبيق الأوروبي له، فمن ناحية هو يدعو للسلام عن طريق الحد من التسليح في نفس السنة التي تطور فيها أوروبا الجنوبية لأنظمتها العسكرية حيث أنشأت فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال في ماي من سنة 1995 قوة عسكرية مشتركة "EUROFOR" و"EUROMARFOR" إلى جانب إطلاق برامج "هليوس" للمراقبة العسكرية وإنشاء قوات التدخل السريع في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بالتعاون مع الولايات المتحدة ضمن توجه أطلسي⁽⁵⁾، بشكل يثير المخاوف لدى شركاء الجنوب بما فهم الجزائر ويفقددهم الثقة في حقيقة بناء علاقات خالية من التهديدات العسكرية .

- ثالثا، التمييز الذي تبديه أوروبا حيال شركائها المتوسطيين فيما يتعلق بعملية التسليح حيث تغض الطرف عن امتلاك الاحتلال الصهيوني للسلاح النووي وتثير جدلا كبيرا أمام إعادة تجديد الجزائر لعتادها العسكري بعد جمود دام ثلاثين سنة في حين لا تثير الجدل ذاته أمام التسليح الموازي للجار المغربي الذي يستفيد من برامج التسليح الأمريكية⁽⁶⁾.

ديكتاتورية في تعلمها و بلوغ هذا المستوى من الأداء والاستقرار، لكن هذا التعاون يبقى ايجابيا بشرط إذا لم تصاحبه نوايا و ممارسات ذات انعكاسات سلبية على الاستقرار الداخلي كما سنبين ذلك.

من حيث الممارسة الديمقراطية، فإن استضافة المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي جرت في ماي 2012 كان لها انعكاسات ايجابية، تحمل كذلك انعكاسات ايجابية على إصلاح الممارسات الانتخابية في الجزائر عبر التحفظات التي قدمتها و التي أعلن منها ضرورة توفير قائمة وطنية بأسماء المنتخبين وتمكين الأحزاب من الاطلاع عليها⁽¹¹⁾.

الأثار الايجابية المستمدة من النشاط الجهوي الذي شاركت فيه الجزائر عبر اكتساب خبرات و تقنيات جديدة لاسيما في مجال العدالة عبر الشبكة الأورو-متوسطية للتعاون القضائي و مجال إدارة الشرطة عبر الشبكة الأورو-متوسطية للتعاون الأمني، علما بأن مصاريف هذه النشاطات تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي .

نفس الأثار الايجابية يمكن ذكرها فيما يتعلق بالنشاط الثنائي المكسب للمهارات والتقنيات في تحسين أداء الإدارة الجزائرية التي استفادت منها إلى حد الآن، مثل إدارة السجون و الشرطة و بعض الوزارات مثل المالية، التجارة، النقل، الزراعة و التنمية الريفية، بالإضافة إلى استفادة القضاء من نفس الأثار الايجابية في نقل الإجراءات و تقريب القوانين . كما تستفيد الدولة الجزائرية من اكتساب الخبرة من خلال التعاون في ميدان مكافحة تبييض الأموال عبر اعتماد المقاييس الدولية في ذلك شرط تنفيذها خاصة وأن الجزائر بلد ريعي يصعب فيه مراقبة انتقال الثروة.

وفيما يتعلق بالانعكاسات السلبية، فإنه لا يختلف أحد على أهمية المبادئ التي تبناها شركاء المتوسط فيما يتعلق بتوطيد الديمقراطية، المشكلة هي أن هذه الأخيرة لا يمكن تطبيقها بشكل ميكانيكي و موحد على أية دولة أو أي مجتمع، لأنها مرحلة من مراحل التطور الطبيعي للمجتمع وتضارب المصالح فيه، يصل فيها النظام إلى قبول الأغلبية له عبر الفعالية والاستقرار اللذان يستطيع تحقيقهما. فالديمقراطية ليست وصفا سحرية تطبق اليوم فتصبح

- تهميش مناقشة مبدأ التدخل في شؤون الشريك الذي اتفق شركاء برشلونة على احترامه من أجل إحلال السلام في المتوسط الذي أصبح مصرحا لمناورات القوى الدولية عبر فزاعتي الإرهاب والديمقراطية اللتان سمحتا لأوروبا بالتدخل في ليبيا في الوقت الذي كانتا تتفاوضان فيه على اتفاق شراكة أورو-متوسطية.

- التركيز في نشاط الشراكة الأورو-متوسطية على ملف الهجرة الذي تصدر الأولويات لدى الشريك الأوروبي الذي نجح في تحقيق هدف توقيع اتفاقيات استرجاع المهاجرين غير الشرعيين مع أغلب الشركاء الذين يعتبرون مصدرا لهذا التهديد الأمني بالنسبة لأوروبا في حين هُملت قضايا الأمن المشترك و أهمل احترام مبادئ القانون الدولي وكأنها أدرجت شكليا في مشروع برشلونة .

2- إصلاح أساليب الحكم،

أكدت الشراكة الأورو-متوسطية من خلال إعلان برشلونة و اتفاقيات الشراكة الثنائية على ضرورة توطيد الديمقراطية عبر احترام التعددية السياسية و الممارسة الفعلية للحريات الأساسية و حقوق الإنسان، فكيف كانت انعكاسات التصور الأورو-متوسطي للديمقراطية و تنفيذه في الجزائر ؟

فيما يتعلق بالانعكاسات الايجابية، فإن تبني الجزائر لمبادئ الديمقراطية التي أكدت عليها الشراكة الأورو-متوسطية و تكريسها في دساتيرها، إلى جانب توقيعها أغلب المواثيق المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والشعوب، يعد ايجابيا في حد ذاته، على المستوى الداخلي بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الجزائر و ضرورة ترسيخها وتعلم ممارستها، وعلى المستوى الخارجي بحماية الجزائر من تداعيات النظام الدولي في حالة رفض هذه المبادئ أو مناقشة طريقة تطبيقها.

إن التعاون مع الشريك الأوروبي في ميدان إصلاح أساليب الحكم وتعلم الممارسات الديمقراطية ربما يكون أكثر الانعكاسات ايجابية في هذا المجال، لأننا نعرف و بكل موضوعية بان الأنظمة الأوروبية و أساليب حكمها هي الأعرق في العالم من حيث ممارسة الديمقراطية و أساليب الحكم المعاصرة، علما بأنها قد مرت بمراحل صعبة و ربما

من خلال تعامل أوروبا مع شركائها يبدو بأن تمسكها بإصلاح أنظمة الحكم وإرساء أسس الديمقراطية فيها يتراجع بسهولة أمام حساباتها الإستراتيجية، حيث يظهر بأنها لا تصنف الأنظمة السياسية لشركائها "التلاميذ" على أساس الممارسات الديمقراطية الفعلية ولا تهتم بانفتاح الأنظمة على شعوبها بقدر ما تهتم بانفتاحها على أوروبا وأحسن مثال على ذلك هي تونس التي وصفها الاتحاد الأوروبي بـ "التلميذ النجيب"⁽¹⁵⁾ رغم تقارير المنظمات الحقوقية على قائمة انتهاكات حقوق الإنسان في نظام "بن علي"⁽¹⁶⁾.

ثانيا: الشراكة على المستوى الاقتصادي والمالي: تقوم الشراكة الأوروبية الجزائرية في بعدها الاقتصادي والمالي على شقين، يتمثل الأول في التعاون الاقتصادي والمالي على المستوى الأورو-متوسطي في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب وعلى المستوى الجهوي في إطار العلاقة بين الجنوب والجنوب، وعلى المستوى الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، أما الشق الثاني، فيتمثل في إقامة منطقة تبادل حربي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، كل هذا في طرح يتوقع تحقيق آثار ايجابية على اقتصاد الجزائر كوحدة من شركاء الاتحاد الأوروبي في المتوسط، فما هي حقيقة انعكاسات التصور الاقتصادي والمالي للشراكة الأورو-متوسطية وتنفيذه في الجزائر؟

فيما يخص التعاون الاقتصادي والمالي، يمثل هذا الشق أكثر الجوانب ايجابية في انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على الجزائر الرغم من بعض الانعكاسات السلبية التي يمكن تصحيحها سواء بالنسبة للنشاط الإقليمي أو على مستوى التعاون الثنائي :

النشاط الإقليمي: يعتبر التعاون الإقليمي الذي تدعو إليه الشراكة الأورو-متوسطية من أحسن السبل لإدارة وتقوية العلاقات الأورو-متوسطية لما يخلقه من فرص للتكامل والاندماج بين دول المتوسط وتقليل الصراعات بينها، فالمشاريع التي اقترحها النشاط الإقليمي تخدم المصلحة المشتركة للطرفين من جهة وتنقل الخبرات خاصة من أوروبا إلى شركائها الأقل تقدما كما تساهم في تصحيح الأنظمة القانونية لها وممارستها في المجالات المختارة، من خلال : تطوير وتكثيف وتأمين النقل في المتوسط سواء الجوي منه عبر برنامج "Euromed-aviation civile" لتنشيط

الدولة غدا ديمقراطية، وهي ليست وصفة سياسية معزولة عن إطارها الاجتماعي والاقتصادي لأنها ستحدث حراكا مشوها و سطحيا إذا لم تُفَعَل عناصر الإنتاج وتنظم بشكل يحتوي كل شرائح المجتمع من أجل إنتاج التناقضات الحقيقية والصحية في بناء الدولة المعاصرة، وهي حقيقة تدرجها أوروبا التي لم تصبح ديمقراطية بين ليلة وضحاها.

إن تنفيذ الشق المتعلق بإصلاح أنظمة الحكم وإرساء أسس الديمقراطية لدى الشركاء ومنهم الجزائر يعتبر عملة ذات وجهين، فإرساء الديمقراطية وتعلمها في المدرسة الأوروبية العريقة يعتبر في حد ذاته مكسبا، لكنه يحمل خطرا أكثر تقديرا من هذا المكسب خاصة بالنسبة لدولة ذات أهمية إستراتيجية مثل الجزائر التي قد تؤدي الحسابات الأوروبية فيها إلى محاولة التدخل في شؤونها باسم الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان الذي أصبح سيناريو شائعا ومخيفا في ظل التحالف الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي في المنطقة .

تيسر الشراكة الأوروبية الجزائرية في شقها السياسي احتكاك مؤسسات الاتحاد الأوروبي المباشر بالمجتمع المدني في الجزائر عبر تمويلها لبرامج ترقية ودعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وهو سبيل ملائم لإنعاش محاولات التغلغل والتحالف مع بعض الفئات لهدد الاستقرار الداخلي في الجزائر مثل استعمال ورقة "الأقليات" التي توظفها فرنسا التي تحتضن النشاطات الانفصالية لمنطقة القبائل⁽¹²⁾ وللذين تلج تقارير الاتحاد الأوروبي على اعتبارهم "أقليات" تعاني من تمييز عنصري أو جهوي⁽¹³⁾ أو برامج تمس ولايات جزائرية كانت حلم بقاء الاستيطان الفرنسي فيها بعد مفاوضات إيفيان، مثل ولايتي الجزائر وهران، حيث وضعت برنامجا من أجل توظيف ضغط المجتمع المدني للحصول على حقوقه « Lobbying et plaidoyer de la société civile pour une amélioration de l'accès aux droits »، علما بأن باقي البرامج المدعومة للمجتمع المدني والتي استفادت منها ولايات أخرى في الجزائر مثل الأغواط، بشار، برج بوعريش ... تدور حول حقوق المرأة في المساواة مع الرجل، حقوق الطفل، حقوق الشباب، مكافحة العنف في المدارس ...⁽¹⁴⁾، ونضيف إلى هذا الاهتمام بالاضطرابات الاجتماعية في الجنوب حول أزمة البطالة على أنها حركة أقليات والتي يمكنها أن تغذي نفس النوايا.

هذا الدور، فإذا تأملنا في المشاريع المقترحة التي نتوقع أن تكون انعكاساتها ايجابية على الطرفين، نجد رغم ذلك أنها تخدم الطرف ذو النشاط الاقتصادي الأكثر كثافة لذلك يتجه أغلبها نحو تطوير وسائل النقل و مصادر الطاقة في المتوسط لخدمة الشريك الأكثر نشاطا و تنقلا وهو أوروبا التي تسيطر على نصف واردات شركائها الجنوبيين حيث لاحظنا بان هذه المشاريع تستحوذ كذلك على حصة الأسد في التمويلات.

- إن قيمة المساعدات المالية المخصصة لشركاء المتوسط مقارنة بجيرانها في الشرق تعكس الأفضلية التي تكنها أوروبا لتطوير و تنمية دول أوروبا الشرقية و الوسطى على حساب دول جنوب المتوسط التي لم تخصص لها برامج "ميديا 1" و "ميديا 2" سوى 5.8 مليار يورو (4,3 م ي ثم 3,5 م ي)⁽²⁰⁾ على مدى عشر سنوات أي بمتوسط أقل من مليار يورو سنويا مقابل 40 مليار يورو خصصت لما يسمى بدول "البيكو" لفترة 2003-2006 أي بمعدل 10 مليار يورو سنويا⁽²¹⁾، وقد شكل هذا انتقادا داخليا لسياسات الاتحاد الأوروبي، عبرت عنه دول جنوب أوروبا خاصة فرنسا التي طالبت باهتمام أكبر بالواجهة الجنوبية للاتحاد الذي يشكل أولوية إستراتيجية بالنسبة لها مقارنة بدول شمال أوروبا حيث رفع الاتحاد الأوروبي قيمة المساعدات والقروض المالية الموجه لدول المتوسط ضمن "الأداة الأوروبية للجوار والشراكة" إلى 11 مليار يورو للفترة 2007-2013⁽²²⁾.

- لم يحض التعاون الجهوي جنوب-جنوب بالاهتمام الكافي في النشاط الإقليمي الذي لم يخصص فيه بالنسبة للمغرب العربي إلا برنامجا واحدا متعلقا بإدماج الأسواق المغاربية للجزائر، تونس والمغرب في مجال الطاقة، رغم تأكيد الشراكة الأورو-متوسطية وكذا الاتفاقات الثنائية لها على أهمية هذا البعد في تحقيق الازدهار الإقليمي والجهوي، كما أن فتح منطقة تبادل حربيين دول الجنوب مثل التي كرسها اتفاق أغادير بين المغرب، تونس، مصر والأردن ابتداء من 2006 (الذي لم تلتحق به الجزائر بعد)، تستوجب مرافقتها ببرامج جهوية لتنشيط التبادلات بينها التي ما زالت دون سقف 5 بالمائة⁽²³⁾ أمام ارتباطها التجاري الغالب مع أوروبا.

سوق النقل الجوي في المتوسط أو البحري عبر برنامج "SAFEMED" لحماية محيط النقل البحري الذي خرجت بفضلها الجزائر من القائمة السوداء في 2010⁽¹⁷⁾ وكذا برنامج الاوتوسترادات البحرية "Autoroutes de la mer" لتكثيف وتسهيل النقل البحري في المتوسط عبر خلق موانئ جديدة وربطها ببعضها البعض الذي استفادت منه مدينة بجاية للربط بينها وبين مدينتي مرسيليا الفرنسية ومدينة برشلونة الاسبانية⁽¹⁸⁾، تطوير الطاقة الشمسية و خلق سوق تجارية لها بين دول المتوسط عبر "المخطط الشمسي المتوسطي"، خاصة وأن الجزائر تعتبر من أهم مصادرها في المنطقة مما يمكنها من اكتساب الخبرة لتطوير مصدر جديد للثروة الوطنية، تطوير شبكة المستثمرين في المتوسط "INVEST IN MED" لتنمية الاستثمار بين دول المتوسط عبر شبكة التواصل الأورومتوسطية للربط بين المستثمرين التي تستطيع التمتع فيها الشركات الجزائرية والاستفادة من خدماتها لتنمية استثماراتها، برنامج تحسين أداء أجهزة الإحصاء في المتوسط "MED STAT"، الذي يمكن للجزائر أن تستفيد منه إذا توفرت الإرادة السياسية في تنقية نظامها الوطني للإحصاء من شوائب الغموض والتضليل السياسي والاجتماعي الذي لا يخدم إدارة الدولة في عملية اتخاذ القرار ولا إدراك المجتمع لواقعته السياسي والاقتصادي، وفي هذا المجال قامت الجزائر بإعادة بعث نشاط المجلس الوطني للإحصاء سنة 2008 وإنشاء⁽⁴⁾ وزارة الاستشراق والإحصاء سنة 2010⁽¹⁹⁾.

هذا إلى جانب الاستفادة من الإعانات والقروض المالية الأوروبية المقدمة لتمويل أغلب هذه البرامج باستثناء "المخطط الشمسي المتوسطي" الذي اقترح ضمن برامج "الاتحاد من أجل المتوسط" والذي طلب فيه الطرف الأوروبي البحث عن تمويلات إضافية لها.

لكن رغم الانعكاسات الايجابية المتوقعة لبرامج التعاون الإقليمي إلا أن بعض النقائص ما زالت تشوب النشاط المتوسطي في هذا المجال وهي :

- إن اختيار المشاريع يصدر دائما من الجانب الأوروبي الذي يُبقي الطرف الآخر للشراكة في دور المتلقي السلبي لسياسته المتوسطية والأخطر من ذلك أنه يتعود على

قدرتها التنافسية : تصحيح أساليب تسير الوكالة الوطنية للتشغيل وكيفية إدارتها لظاهرة البطالة .

إلى جانب الانعكاسات الايجابية لبرامج التعاون الثنائي التي تشتت في الأخرى استجابة جزائية في امتصاص الخبرة، لا ننسى بأنها ممولة في مجملها من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، خاصة وقد تحسنت مؤشرات امتصاص الجزائر لمخصصاتها المالية ضمن البرامج التمويلية الأورو-متوسطة ابتداء من برنامج " ميدا 2 "، الذي استهلكت منه أكثر من 42 بالمائة مقارنة بنسبة 18% التي سجلتها خلال برنامج "ميدا1" ⁽²⁵⁾.

لكن يجب التذكير، بأن حصة الجزائر بقيت منخفضة أمام حصص المغرب وتونس على مدى برامج "ميدا 1" و"ميدا 2" اللذان خصصا لها 5,49 مليون يورو مقابل 4,1 مليار للمغرب، و 87 مليون يورو لتونس ⁽²⁶⁾، وكذا برنامج "الأداة الأوروبية للجوار والشرابة" الذي خصص لها 220 مليون يورو مقابل 654 مليون يورو للمغرب و 300 مليون يورو لتونس ⁽²⁷⁾، علما بأن عدد سكان الجزائر يفوق 35 مليون نسمة أمام 34 مليون في المغرب و 10 ملايين نسمة في تونس ⁽²⁸⁾. هذه الملاحظة التي نعتبرها بمثابة الجانب السلبي في تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية في مجال التعاون الثنائي لأنها تحمل توجه وميل أوروبي نحو تونس والمغرب على حساب الجزائر يعكس ميولا سياسية وإستراتيجية في المغرب العربي قد لا تخدم مصالح الجزائر.

فيما يتعلق بإقامة منطقة تبادل حربيين الجزائر والاتحاد الأوروبي: فإنه يشغل حيزا هاما من اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، فعلى شاكلة باقي اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة نجده يكتسح المساحة أمام باقي أبعاد الشراكة وداخل البعد الاقتصادي والمالي ذاته وكأنه الهدف الجوهري من العملية كلها والذي تدور حول تحقيقه كل الأدبيات الأخرى .

فإذا كنا قد التمسنا من خلال واقع تنفيذ الشراكة الأورو-متوسطة تدرجا بين ما هو مهم وما هو أهم من ناحية، وبين ما هو نظري وفلسفي وما هو واقعي وتنفيذي من ناحية أخرى، فإن إقامة منطقة للتبادل الحر تدخل ضمن ما هو أهم وما هو تنفيذي في نفس الوقت بالنسبة

- إن البرنامج الأورو-متوسطي للإحصاء رغم انعكاساته الايجابية التي تخدم الشؤون الداخلية للبلاد، إلا أنه يعد من البرامج التي تخدم أولويات أوروبا في الاطلاع على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجيرانها لخدمة أمنها الشامل خاصة إذا فتحنا المجالات الستة التي أعطيت لها الأولوية في إبداء الشفافية الإحصائية والتي تضمنت مجال الهجرة إلى جانب الطاقة، النقل، التجارة، ميزان المدفوعات، الزراعة والإحصائيات الاجتماعية ⁽²⁴⁾.

أما النشاط الثنائي، فإن برامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر سواء الموجهة لإدارة الاقتصاد الكلي، مثل برامج دعم إعادة هيكلة الاقتصاد وتسييره وتسهيل التجارة أو إلى الاقتصاد الجزئي، مثل برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تلك الموجهة لقطاعات مستهدفة، مثل قطاعات المال، النقل، المياه، التشغيل والتنمية الريفية، كلها برامج تحمل رغم حداثة تنفيذها انعكاسات يفترض أن تكون إيجابية في اجتياح مرحلة الانتقال من الاقتصاد المركزي والتخلص من رواسته نحو اقتصاد السوق وتعلم مكنزماته على يد خبراء أوروبا ذات التجربة الاقتصادية العريقة في هذا المجال خاصة وأن أنظمتها الرأسمالية تتميز عن غيرها بالطابع الاجتماعي الذي يصاحبها وينقص من وحشيتها، وتكمن هذه الانعكاسات في نقل الخبرة الأوروبية إلى الجزائر عبر الدورات التكوينية، نقل الأدوات والمنهج العصرية في الإدارة والتسيير، المساعدة والمرافقة التقنية التي يقدمها خبراء أوروبيون وكذا تصحيح الأنظمة القانونية والسلوكات الإدارية والاقتصادية بما يتماشى مع طبيعة اقتصاد السوق، وهذا في المجالات التي تم انتقاؤها والموجهة إلى : تدعيم عملية الخصخصة والانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ تدعيم إصلاح أساليب إدارة الاقتصاد وعصرنتها التي استفادت منها وزارة المالية ووزارة الأشغال العمومية : تدعيم تصحيح مهام التخطيط والاستشراف ونوعية المعطيات الإحصائية التي استفادت منها وزارة الاستشراف والإحصائيات؛ مرافقة الجزائر في عملية التفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي بدأت أشواطها منذ 1998 : رفع مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المساهمة في عصرنة وتحسين أداء قطاعات البنوك، النقل، المياه، البريد والاتصالات، ورفع

- خلق اندماج جهوي بين مجموعة المحيط .

على هذا الأساس يمكن تلخيص هذا التصور الذي تقترحه الشراكة الأورو-متوسطية في القياس (syllogisme) التالي⁽³⁰⁾:

تحرير التجارة + المساعدات = تنمية = ديمقراطية

و يمثل الأستاذ "إيفان مارتن"، "IVAN MARTIN"^(*) هذا التصور فيما يسميه بالمعادلة الاقتصادية للشراكة الأورو-متوسطية، أو الحلقة الافتراضية لتحرير التبادلات التجارية⁽³¹⁾:

الإصلاحات الاقتصادية-----↓

↓تحرير المبادلات-← استثمارات اجنبية-← تنمية-← تشغيل

↑إعادة توجيه الموارد الوطنية-----

فيوضح "إيفان مارتن" معادلته التي يختصر فيها تصور الشراكة الأوروبية المتوسطية، من خلال عنصري تحرير التجارة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية اللذان يدخلان ضمن الإصلاحات الاقتصادية المطالب إحداهما في جنوب المتوسط، واللذان من شأنهما خلق منافسة اقتصادية تقضي على الصناعات غير القادرة على ذلك، بحيث تعيد توجيه مواردها نحو قطاعات جديدة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية وخلق مناصب شغل جديدة .

لقد حاول بعض الباحثين التأكيد على الانعكاسات الايجابية المفترضة لهذا التصور على دول جنوب المتوسط، مثل "بايج" "Page" و "اندرود" "Underwood" اللذان أجريا دراسة استشرافية سنة 1997 على اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع تونس والمغرب و انعكاساتها على هذين الشريكين وتوصلا إلى ترجيح أثار ايجابية على نسبة الاستثمارات الأجنبية والنمو في هذين البلدين، ثم قام "راثر فوردر" "Rutherford" و "الي" "alii" بدراسة مشابهة على المغرب ثم على تونس سنة 1995، وتوصلا إلى احتمالات تحسن مستوى المعيشة في البلدين من جراء تنفيذ اتفاق الشراكة، كما تناول "ديسوس" "Dessus" و "سوا ايزنمان" "Suwa-Eisenmann" في 1998 دراسة استشرافية لنفس الآثار على الشريك المصري واستنتجا احتمال تنويع الصناعات في مصر كانعكاس ايجابي لاتفاق الشراكة⁽³²⁾.

للبعد الاقتصادي و المالي وربما بالنسبة لعملية الشراكة كلها.

وإذا كان البعد التعاوني يمثل الجانب الأكثر ايجابية في الشراكة الأورو-متوسطية سواء الإقليمية منها أو الثنائية، فان إقامة منطقة تبادل حر قد أسالت الكثير من الحبر حول انعكاساتها السلبية على دول جنوب المتوسط، سواء من الناحية النظرية التي تنتقد التصور الذي تطرحه الشراكة للتنمية عبر تحرير التجارة أو من الناحية التطبيقية التي تتناول الانعكاسات السلبية لهذا الطرح على شركاء أوروبا الذين مازال أغلبهم في مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية مثل الجزائر.

تطرح الشراكة الأورو-متوسطية تصورها لتنمية الضفة الجنوبية للمتوسط عبر مسلك وحيد وهو تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه مقابل المساعدة التقنية والمالية لاجتياح مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد، ويقوم هذا التصور على طروحات النظرية الاقتصادية التعاقدية المؤسسة لاتفاق واشنطن^(*) وبرامج إعادة الهيكلة التي يقترحها ويروج لها صندوق النقد الدولي⁽²⁹⁾، حيث يفترض التصور بأن تحرير الاقتصاد وإقامة مناطق للتبادل الحر سيؤدي إلى عملية ايجابية يسحب فيها المركز المتقدم محيطه المتخلف عبر صدمة تجارية يفترض بها إحداث الآثار الإيجابية التالية على اقتصادياته :

- رفع تنافسية الاقتصاد الداخلي في المحيط بسبب ضغط المنتوجات المستوردة من المركز بدون رسوم جمركية التي ستؤدي إلى قتل الصناعات غير التنافسية وإعادة توجيه الموارد الوطنية (العمل + الرأسمال) نحو فروع أكثر تنافسية ؛

- جذب الاستثمارات الأجنبية في محيط أصبح يتميز بانفتاح أكبر، خاصة مع تسهيل نقل الأرباح إلى المركز الذي تنص عليه اتفاقات الشراكة الثنائية ؛

- رفع مستوى التشغيل بفضل النمو الاقتصادي المرتقب تحقيقه ؛

- تنشيط وتفعيل اقتصاد سيؤدي بدوره إلى تداعيات ايجابية على المستوى الاجتماعي والسياسي بتحسين ظروف المعيشة، ضمان احترام حقوق الإنسان وتسهيل الانتقال الديمقراطي ؛

الاستثمارات غير مضمون بالنسبة للبنان أو أي شريك أوروبي سائر في طريق النمو، حيث تتراجع تبادلات هذه الدول مع مناطق متقدمة أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان وتتركز مع الشريك الأوروبي مما يعطي نتيجة غير مستحبة اقتصادياً⁽³⁵⁾.

وفي دراسته لتجربة عشر سنوات من الشراكة، يلاحظ الأستاذ "إيفان مارتن" بأن المؤشرات الاقتصادية الأساسية لم تتحسن لدى شركاء الجنوب، مثل نسبة النمو التي تراجعت قليلاً ماعداً في الجزائر بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي أحدثه ارتفاع أسعار البترول، ونسبة التشغيل التي لم تتجاوز 1% أمام النمو الديمغرافي الذي يخلق 1.5 مليون عاطل سنوياً، هذا إلى جانب غياب الآثار المرتقبة في تقليص الفوارق بين الشمال والجنوب رغم النمو الضعيف الذي سجلته أوروبا في هذه الفترة⁽³⁶⁾. وعلى هذا الأساس يتنبأ الكاتب باحتمال تطور النشاط الاقتصادي الموازي في غياب الاستثمارات الأجنبية المنتظرة في المنطقة، مما سيؤدي إلى حتمية الانعكاس السلبي لإنشاء منطقة تبادل حر على هذه الدول⁽³⁷⁾.

أمام هذه الآراء والدراسات حول تصور التنمية عبر تحرير المبادلات التجارية وانعكاساته على شركاء جنوب المتوسط، ما هي انعكاسات تنفيذ هذا التصور في الجزائر التي لم تتناولها الكثير من الدراسات الأجنبية مثل باقي شركاء أوروبا، وما مدى تحقيقه للتداعيات المفترضة له ؟

رغم بعض الانعكاسات الإيجابية التي يمكن ذكرها والمتمثلة في تصحيح المناخ التجاري في الجزائر على المستوى الداخلي والخارجي عبر تصحيح الهياكل القائمة بالتجارة وممارساتها والذي سيسهل عليها إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يبدو بأن الانعكاسات الإيجابية المنتظرة لإقامة منطقة تبادل حربيها وبين الاتحاد الأوروبي لم تلاحظ إلى حد الآن على مؤشرات الاقتصاد الجزائري هذا بالإضافة إلى انعكاسات سلبية واضحة تطرحها عبر النقاط التالية :

- أول انعكاس يمكن ذكره، وهو انعكاس عام على جميع الشركاء اللذين كانوا يمارسون الحماية الجمركية أمام السلع

لكن هذا التصور قد واجه في المقابل انتقادات كثيرة تقوم على افتراض انعكاس هذا النموذج سلبي على اقتصاديات دول جنوب المتوسط، وعلى دراسات استشرافية تنبأت بنتائج سلبية من جراء تطبيق اتفاقات الشراكة الأورو-متوسطية، نختار منها الآراء التالية :

- يرى الدكتور سمير أمين بأن تحرير التبادلات التجارية التي تقترحها الشراكة الأورو-متوسطية تعبر عن عولمة النيوليبرالية التي يكرسها النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته التي لا تهتم بتنمية دول المحيط بقدر ما تهتم بفتح أسواقها أمام تصدير منتجات المركز بشكل يعمق الفوارق بين الضفتين ويزيد من آثار التقسيم الدولي للعمل⁽³³⁾.

- يرى الباحث المختص فيما يسمى حالياً بالجغرافيا الاقتصادية " ب.ر. كروغمان " krugman "، في دراسات أجراها سنة 1991 حول آثار اتفاقات تحرير التجارة بين دولة أو مجموعة من الدول المتقدمة أو ما يسميه بدول " hub " أي " المركز " ودولة أو دول سائرة في طريق النمو أو ما يطلق عليه اسم الدول " spoke " أي " المحيط "، بأن هذا النوع من الاتفاقات ينعكس إيجاباً على دول المركز أكثر من دول المحيط، لأنها لا تنعش الاستثمارات الأجنبية لدول المركز في المحيط بسبب فتح الأسواق أمام المستثمر الذي يصبح متمسكاً بالإنتاج في دولة المركز لأنها تستفيد من الدخول الحر في عدة أسواق في المحيط مما يؤدي إلى تمركز أكبر للإنتاج في المركز على حساب المحيط، بالإضافة إلى نقص الأثر الذي قد تسببه هذه الاتفاقات على تطوير الاندماج بين دول المحيط التي يصبح مستثمروها منجذبين إلى التصدير نحو المركز بسبب سهولة اقتحام الأسواق مما يؤدي إلى انتعاش شمال-جنوب على حساب العلاقات جنوب-جنوب مثل حالة الشراكة الأورو-متوسطية⁽³⁴⁾.

- من بين الدراسات الاستشرافية التي أجريت على اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، تناول الباحث "وينترز" سنة 1997 الآثار المفترضة للاتفاق الأوروبي اللبناني، وتوصل إلى أن رفع مستوى النمو ونسبة

واردات الجزائر 2000-2010

السنة	القيمة بملايين الدولارات
2000	9.173
2003	13.534
2005	20.357
2006	21.456
2007	27.631
2008	39.479
2009	39.294
2010	40.473

نلاحظ بأن قيمة الواردات في الجزائر قد تزايدت من 2005 إلى 2006 من 20,3 مليار إلى 21 مليار دولار، ثم إلى 27 مليار سنة 2007، و 39 مليار في 2008 و 2009، من أجل بلوغ سقف قياسي يقدر بـ 40 مليار دولار في 2010، يعني ما يمثل ضعف قيمة الواردات لسنة 2005، والذي من المفروض أن يؤدي إلى مضاعفة قيمة الإيرادات الجمركية أي ما يمنحنا تقريبا 228 مليار دج (2×143.683) أو ما قيمته 3 مليار دولار من الإيرادات الجمركية والتي لم تبلغ من جراء تنفيذ اتفاق الشراكة سوى 183.573 مليون دينار سنة 2010، مما يعني فارقا يقدر بـ 45 مليون دينار أي ما يفوق النصف مليار دولار.

- في نفس الوقت تعكس معطيات الجدول السابق اثرا آخر لتخفيض الحواجز الجمركية وهو الارتفاع الخيالي لقيمة الواردات في الجزائر التي تضاعفت بين 2005 و 2010 بشكل عام وتضاعفت كذلك فيما يتعلق بالواردات ذات المصدر الأوروبي التي انتقلت من 11,2 مليار دولار سنة 2005 إلى 20,7 مليار سنة 2010 كما يبدو في الجدول الموالي، علما بأن واردات الجزائر الأوروبية بلغت 51 بالمائة في هذه السنة الأخيرة⁽⁴⁰⁾:

واردات الجزائر ذات المصدر الأوروبي 2005-2010

السنة	القيمة بملايين الدولارات
2005	11.256
2006	11.729
2007	14.427
2008	20.985
2009	20.772
2010	20.704

الأوروبية، هو الخسارة التي شهدتها الخزينة العمومية الجزائرية من جراء تنفيذ برامج التخفيض الجمركي المنبثقة عن اتفاق الشراكة، علما بأن الجزائر كانت تتمتع قبل ذلك بحرية دخول الأسواق الأوروبية بالنسبة للسلع الصناعية أمام فرض رسوم جمركية على السلع الأوروبية عند استيرادها في الجزائر، مما يعني مبدئيا بأن تحرير التجارة لا يفيد الجزائر التي كانت تتمتع بهذا الحق من قبل ولكنه ينعش الصادرات الأوروبية نحو الجزائر بفضل هامش الربح الذي يحققه المستورد الجزائري لهذه السلع التي لا يدفع فيها رسوما جمركية، ويوضح لنا الجدول التالي تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر بين سنة 2000 و 2010 بملايين الدينارات الجزائرية⁽³⁸⁾:

السنة	القيمة
2000	90.380
2001	104.597
2002	128.455
2003	143.557
2004	137.171
2005	143.683
2006	113.590
2007	132.766
2008	164.104
2009	172.816
2010	183.573

نلاحظ، من خلال الجدول أعلاه بأن إيرادات الجمارك قد خسرت في السنة الأولى من تنفيذ اتفاق الشراكة (2006)، ما قيمته 30 مليار دج أي ما يفوق 42 مليون دولار ثم 11 مليار دج (15 مليون دولار) في 2007، علما بأن واردات الجزائر تزايد بشكل متسارع كما يبدو في الجدول أسفله، مما يفترض رفع قيمة الإيرادات الجمركية التي تزايد تناسبيا مع زيادة قيمة الواردات⁽³⁹⁾:

بل تشهد ارتفاعا في عدد المؤسسات الصغيرة⁽⁴⁷⁾ المنشأة ضمن الأجهزة الحكومية لتدعيم استثمارات الشباب، مما يعني بان موت وولادة المؤسسات في الجزائر ليس له علاقة مع تحرير التجارة لان المنتجات المستوردة لا تتقاطع مع النشاط الاقتصادي في الجزائر الذي يتوجه بالدرجة الأولى (باستثناء قطاع المحروقات) نحو قطاع المحاجرو البناء⁽⁴⁸⁾ بشكل لا يتقاطع ولا يتنافس مع قطاع الاستيراد الأجنبي الذي يجد نفسه في وضعية مريحة بل وقابلة للانعاش كلما ارتفعت أسعار البترول، مما يجعل إشكالية التنافسية المذكورة في النقطة الثالثة مجرد وهم . وهكذا نستنتج بان تحرير التجارة بين مجموعة متقدمة صناعات كأوروبا و بلد نامي و غني مثل الجزائر لا يؤدي إلى ذلك النموذج المنتج الذي تريد أوروبا إيهامنا به، بل يعمق في حالة الجزائر (خاصة) من نمط الإنتاج الريعي الهش الذي يتميز بتمركز الاستثمارات في قطاع المحروقات في شكل تحالف وطني-أجنبي يجلب الثروة من اجل إعادة تصديرها إلى أوروبا عبر استيراد منتوجاتها الجاهزة وإنعاش اقتصادها على حساب النسيج الصناعي الجزائري شبه المنعدم والمرشح للجمود بسبب سهولة الاستيراد.

- تنطوي اتفاقات الشراكة التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع شركائه و منها الجزائر على بعد محجف في حق هؤلاء، متعلق بالحرص على فتح أسواق الشركاء أمام السلع الصناعية الأوروبية و غلق أبواب أوروبا أمام سلعهم الزراعية التي اجل اتفاق الشراكة التفاوض حولها، أي محاولة تطبيق منطقة للتبادل الحر للسلع الصناعية فقط أي على مقاس أوروبا التي تسعى لتصدير منتوجاتها الصناعية بدون أي حواجز في نفس الوقت الذي تحمي فيه سلعها الزراعية من المنافسة التي تستطيع أن تمارسها سلع الجنوب على أسواقها بسبب أسعارها المنخفضة بالنسبة للمنتوجات الأوروبية و جودتها البيولوجية .

ثالثا: الشراكة على المستوى الاجتماعي والثقافي.

إذا كان البعدين السياسي والأمني الاقتصادي والمالي قد نالا حظهما من الدراسات التقييمية لانعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على شركاء أوروبا، فان البعد الاجتماعي والثقافي هو الجانب الأفقر من حيث الدراسات التي قيمت أدائه⁽⁴⁹⁾ لاسيما في الجزائر التي كانت أقل النماذج تناولا.

نلاحظ، في المقابل نفس التطور في صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي التي انتقلت من 25,5 مليار دولار في 2005 إلى 28 مليار دولار في 2010⁽⁴¹⁾، مما يوضح مرة أخرى بان تحرير التجارة ينعكس إيجابا على أوروبا بإنعاش صادراتها، وسلبا على الجزائر حيث عمق تبعيتها التجارية لأوروبا.

- لم يحقق تنفيذ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر الانعكاس المنتظر فيما يتعلق برفع نسبة الاستثمارات الأجنبية التي تعد من أحسن و انجح السبل في رفع معدلات النمو و القضاء على البطالة، فرغم التصحيحات والتسهيلات التي أعطيت للمستثمرين خاصة فيما يتعلق بإمكانية نقل الأرباح، بقيت الاستثمارات الأوروبية ضعيفة في الجزائر التي تشغل المرتبة الخامسة في مجموعة شركاء أوروبا بعد تركيا، الاحتلال الصهيوني، المغرب و مصر، بقيمة استثمارات لم تتجاوز 8 ملايين يورو في الفترة الممتدة بين 2003 و 2006⁽⁴²⁾، علما بان المنطقة المتوسطية ككل تعتبر آخر واجهة للاستثمارات الأوروبية بنسبة 3 بالمائة رغم أن استثمارات أوروبا قد شغلت المرتبة الأولى في العالم سنة 2006 بقيمة فاقت 616 مليار يورو⁽⁴³⁾.

و علما بان الاستثمارات الأوروبية بشكل خاص والأجنبية بشكل عام في الجزائر موجهة في معظمها إلى قطاع المحروقات ثم البنوك و الخدمات⁽⁴⁴⁾، نرى بان الدول المتقدمة و منها أوروبا تنظر إلى الجزائر على أنها دولة ريعية تصلح للاستهلاك أكثر من الإنتاج⁽⁴⁵⁾.

- يفترض اتفاق الشراكة حدوث آثار ايجابية على المؤسسات المنتجة هي : أولا خفض أسعار وسائل الإنتاج المستوردة الذي يفترض كذلك خفضا لتكاليف الإنتاج و كذا أسعار الاستهلاك، ثانيا : اختفاء المؤسسات غير التنافسية وإعادة توجيه مواردها نحو نشاطات أخرى، ثالثا : رفع التنافسية لمواجهة السلع الأجنبية.

فيما يتعلق بالجزائر لم تسجل معطيات الديوان الوطني للإحصاء أي انخفاض في أسعار وسائل الإنتاج التي بقي منحائها مستقيما منذ 2005 مع ارتفاع طفيف فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وبالتالي لم نلاحظ أي انخفاض في أسعار المواد الاستهلاكية⁽⁴⁶⁾، ثانيا لم تعكس معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغيرا ملحوظا في منحى اختفاء المؤسسات،

نفذته الجزائر ابتداء من سنة 2004⁽⁵⁰⁾ وبرنامج إصلاح أساليب إدارة الوكالة الوطنية للتشغيل .

إلا أن هذا التصور الذي يريد به الاتحاد الأوروبي مرافقة ومعالجة الآثار السلبية التي تفرزها عملية تحرير التجارة على المجتمعات⁽⁵¹⁾ يحمل عيوباً وانعكاسات سلبية يمكن ذكرها فيما يلي .:

- رغم أن المواضيع المختارة لخدمة التنمية الاجتماعية حساسة وإستراتيجية بالنسبة لرفع معدلات التنمية البشرية خاصة لدى شركاء جنوب المتوسط، إلا أن البرامج المقترحة لا يمكن أن تكون كافية لإحداث انعكاسات ايجابية محسوسة، لأن رفع مؤشر التنمية البشرية يعد خطاباً طموحاً لا يمكن تحقيقه عبر مجموعة من المشاريع المبعثرة والبطيئة التي لا تتعدى بعض الآثار الجانبية و إنما هو مرتبط بنجاح البرامج التنموية الاقتصادية التي توفر مناصب الشغل والمدخيل الضرورية لرفع مستوى معيشة الفرد، هذا بالإضافة إلى صعوبة الكشف عن حقيقة تحسن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر بسبب وقوعها تحت التضخيم الذي تضيفه عائدات البترول المرتفعة في هذه المرحلة :

- تولي الشراكة الأورو-متوسطية أولوية مبالغة لمشكلة الهجرة التي أصبحت تشكل هوس لدى أوروبا التي تريد إحاطة نفسها بأسوار تحميها من مواطني جنوب المتوسط خاصة منهم المغاربة، حيث تواصل إحكام السياسة التي باشرتها منذ 1974 من خلال مسار برشلونة الذي صنف الهجرة ضمن البعد الاجتماعي بينما عبر محتواها وتنفيذه عن اهتمام أمني أوروبي بحث من خلال حرص الاتحاد الأوروبي على تضمين اتفاقات الشراكة بالمادة المتعلقة باستعادة المهاجرين غير الشرعيين التي لم توقع الجزائر على الاتفاقية المنفذة لها إلى حد اليوم^(*).

إن تناول قضية الهجرة في البعد الاجتماعي الذي يصبو لرفع معدلات التنمية البشرية في المتوسط كان من الأخرى ربطها بقضية البطالة، لأنها تساهم بشكل محسوس بالتخفيف من حدة هذه الأخيرة عبر التفاوض حول إطار شرعي يفتح الباب أمام حرية تنقل الأشخاص ضمن حصص سنوية متفق عليها، مثلما فتح الباب أمام

يهدف البعد الاجتماعي للشراكة الأورو-متوسطية إلى رفع معدلات التنمية البشرية و إلى الحوار الثقافي للتقريب بين شعوب المتوسط. هذا الهدف الذي عملت على بلوغه مجموعة البرامج الإقليمية و الثنائية و التي سنتفحص أهم انعكاساتها على الجزائر من خلال شق متعلق بالتنمية الاجتماعية كما عبر عنها إعلان برشلونة و شق متعلق بالحوار الثقافي .

فيما يخص التنمية الاجتماعية، وجهت الشراكة الأورو-متوسطية نشاط التنمية الاجتماعية نحو مواضيع مختارة هي : الشباب، المرأة، الشغل، الهجرة، الصحة، حقوق الإنسان، المخلفات الاجتماعية للإرهاب والسمعي البصري . و في تناولنا لانعكاسات هذه النشاطات على الجزائر نقر بالنواحي الايجابية المتعلقة ب :

- اختيار المواضيع التي تعتبر حساسة و إستراتيجية في حد ذاتها بالنسبة للتنمية الاجتماعية لدول الجنوب حيث تستفيد الجزائر ضمن النشاط الإقليمي الذي يموله الاتحاد الأوروبي من تبادل التجارب و الخبرات في حل المشاكل المشتركة مثل البطالة، الصحة، السكن، التكوين و التعليم العالي :

- تقدم البرامج الثنائية المتعلقة بدعم المناطق النائية والمناطق التي تعرضت للإرهاب خدمات و إعانات مالية تجلب حدا أدنى من الانعكاسات الايجابية أو على الأقل فهي تخلو من الانعكاسات السلبية:

- استفادت الجزائر من برنامج لدعم قطاع الصحة وبرنامج لدعم تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تنعكس إيجاباً على الجزائر من حيث ما تقدمه من تدقيق (AUDIT) لأساليب تسيير هذه القطاعات وأدائها اعتماداً على الخبرات الأوروبية في ذلك،

- تقدم الشراكة الأورو-متوسطية و الأوروبية-الجزائرية تشخيصاً جيداً لمشكلة التكوين و التعليم العالي وعلاقتها بالتشغيل عبر ضرورة رفع مستوى القطاعين و ربط نشاطهما بمتطلبات الحياة الاقتصادية و على ضرورة التكوين و التعلم من أجل التوظيف الذي هدفت اليه برامج ربط مؤسسات التكوين المهني بالمؤسسات الاقتصادية، نظام "ليسانس- ماستير-دكتوراه" الذي

- تلوّح الدراسات القليلة التي تناولت انعكاسات اتفاقات الشراكة على الجانب الاجتماعي بالأثر الذي يسببه تقلص مداخيل الخزينة العمومية من جراء تحرير التجارة على النفقات الاجتماعية وما يليه من تداعيات على مستوى المعيشة⁽⁵⁴⁾، فإذا كانت الجزائر ليست معنية حاليا بهذا الانعكاس بسبب ارتفاع أسعار البترول فهي معرضة للتأثر به بمجرد تراجع مداخيل المحروقات .

- يؤدي تحرير التجارة وارتفاع مستوى الواردات إلى انعكاسات سلبية على المجتمع حيث انه يتسبب في رفع ثقافة الاستهلاك لدى المواطن الجزائري في شكل غير متكافئ مع كمية العمل التي يبذلها ومن ثم يحدث اختلالا في ثقافة المجتمع الذي تتراجع أخلاقه وتزايد آفاته ؛

- إن تأرجح أوروبا بين تدعيم المجتمع المدني وتأييد السلطة في الجزائر حسب ما تقتضيه مصالحها مثلما حدث في الانتخابات التشريعية في ربيع 2012، تجعل ترقية دور المجتمع المدني الذي نص عليه البعد الاجتماعي للشراكة مجرد خطاب أوروبي توظفه حين ترتد علاقتها مع السلطة السياسية وتقتضي مصالحها زعزعتها، لذلك لا ينتظر أن تحدث الشراكة الأوروبية الجزائرية انعكاسات صحية على تطوير مجتمع مدني صحي في الجزائر .

أما فيما يخص الحوار الثقافي، فإنه ركز على ضرورة تحقيق التقارب بين شعوب المتوسط التي تفرقها أحقاد تاريخية و حضارية ساهمت في تطوير صورة قائمة عن الآخر عمقتها الأطروحات الخاصة بصدام الحضارات والتباين الاقتصادي بين الشمال والجنوب، بشكل خلق تصورا جماعيا في مخيلة شعوب كل ضفة عن الأخرى، فالجنوب المسلم والمتخلف يرى بان الشمال الذي مارس عليه عقودا من الاستعمار هو سبب كل أوجاعه في نفس وقت إعجابه بالتقدم والرفاه الذي وصل إليه والذي أصبح يمارس سحرا حقيقيا على شبابه، أما الشمال المسيحي والمتقدم فينظر إلى الجنوب على انه عنوانا للأصولية المتطرفة وللتخلف اللذان يهددان أمنه الاقتصادي والاجتماعي في شكل طور فويا حقيقية يدفع ثمنها أبناء الجنوب القاطنين في أوروبا

حرية تنقل السلع، حيث ينفذ مبدأ التنافسية بين اليد العاملة مثلما ينفذ على السلع، هذا لكي لا نبق ضمن اتفاقات مجحفة تخدم الجانب الأوربي في كل أبعاد الشراكة .

إلى جانب هذا يمكن اعتبار السياسة الحمائية التي تمارسها أوروبا من بين الأسباب الرئيسية للهجرة السرية كما عبر عن ذلك العديد من الكتاب من الضفتين مثل "بوتروش" Boutruche " (2003)، " سافونا" Savona " (1996) كاستيل " Castells " (2000) والكاتب المغربي "بلغندوز" الذي ربط تضاعف عدد المهاجرين السريين بفرض نظام التأشيرة في بداية التسعينات⁽⁵²⁾.

- تولي الشراكة الأورو-متوسطية في نشاطها الإقليمي والثنائي أهمية حساسة إلى ضرورة إدماج المرأة في الحياة المهنية، لكن و دونما الاعتراض على دور المرأة المتعدد الأبعاد في بناء المجتمع، تحتاج الشراكة في هذا الموضوع إلى برامج تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع وتبتعد عن التصور الأوروبي الجاهلما تشكله و ما آلت إليه المرأة في مجتمعاتهم، وذلك بالعمل على تصور يعطي دورا ايجابيا للمرأة الجزائرية دون التسبب في اغترابها عن هويتها الثقافية . بالإضافة إلى هذا و بالنسبة للجزائر على الأقل، أصبحت مشكلة إدماج الذكور في الحياة المهنية تطرح في الحقيقة بشكل أكثر حدة من مشكلة الإناث فالمجتمع الجزائري بدأ يتجاوز هذه المشكلة بالدليل أن عدد الإناث أصبح يفوق عدد الذكور في الجامعات وأصبح هؤلاء يشكون من البطالة أمام الفرص المتاحة للإناث .

- لم يحقق نظام " ليسانس-ماستر-دكتوراه" الذي تطبقه أوروبا و الولايات المتحدة سوى انعكاس ايجابي واحد بالنسبة للجزائر و هو انه بدا يتعمم في جميع الجامعات، لكن الانعكاسات الايجابية الأخرى المنتظرة منه خاصة رفع مستوى التعليم وفتح الجامعة على عالم الشغل لم يظهر منها شيء⁽⁵³⁾ على الأقل في الوقت الراهن، حيث يبدو النظام، الذي يعتبر ناجحا في أوروبا و الولايات المتحدة، متعثرا في الجزائر لأنه منتج مستورد و منفذ بدون دراسة مسبقة تهيئ له ظروف النجاح، وبدون متابعة تعدل أخطاء تنفيذه .

بدأت مغتربة عن أسباب الأحقاد التي تبعد شعوب المتوسط عن بعضها والتي تتمثل بالنسبة للجنوب في بشاعة ظاهرة الاستعمار وممارساته مضافة إلى تشويه الدين الإسلامي والتحالف المسيحي اليهودي ضده. وتتمثل بالنسبة للشمال في الضغط الذي تحدثه ظاهرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، بالإضافة إلى التصورات التي روج لها طرح صدام الحضارات عن الإسلام والأصولية التي يقوم عليها.

على هذا الأساس ولتحقيق التقارب بين شعوب المتوسط ينبغي أن تقوم الشراكة على معالجة جذور التباعد عبر:

- الاعتراف بالممارسات الاستعمارية والتعويض عنها طبقاً لمبادئ القانون الدولي لتسهيل عملية النسيان التي تحول دون التقارب بين شعوب الضفتين.

- التطرق لموضوع الديانات الذي تتجنبه برامج الشراكة وكأنه موضوع ممنوع، علماً بأن إعلان برشلونة نص على أهمية تسامح الديانات الذي لا يمكن أن يتم إلا بإدراجه ضمن برامج التبادل الثقافي للتعرف على الوجه الحقيقي لكل دين خاصة الإسلام الذي أُلصقت به الظواهر الشاذة وشوّهته الطروحات السياسية المغرضة.

- إعادة النظر في الحجم الذي تعطيه أوروبا لظاهرة الهجرة التي تدفعها لإحاطة نفسها بأسوار تعزلها عن الجنوب في طرح يتناقض مع مطلب تقريب الشعوب.

فإذا بقيت بانوراما البرامج المطروحة تتجاهل أسباب تباعد الشعوب، مركزة جهودها على البعد الستاتيكي للثقافة مثل الآثار والبنانيات والأحياء، فلن يحتمل لها تحقيق الهدف الذي اتفق عليه شركاء المتوسط والمتمثل في تقريب شعوب المتوسط ومحو أحقادها، كما أن مؤسسة "انالينت" لتقريب الثقافات معنية بنفس المنطق إذا أرادت بلوغ ذات الهدف.

إلى جانب هذا، يجب النظر إلى بعد آخر في قراءة برامج الشراكة التي تركز في عملية الاتصال والتبادل على بعض الشرائح الحساسة من المجتمع خاصة منها الشباب الذين تعبر عنهم الأدبيات الأوروبية بأنه أداة الشراكة المستقبلية، فهذه الشريحة تدخل في حوار ثقافي لا متكافئ خاصة مع انهار شباب جنوب المتوسط أمام لمعان الثقافة الغربية، مما يؤدي إلى الابتلاع الثقافي أكثر مما يؤدي إلى الحوار والتبادل،

وكل من يريد قطع "la mer nostrum" أي "بحرنا" للانتقال من الجنوب إلى الشمال.

حاولت الشراكة الأوروبي-متوسطية كسر هذه الصور الجماعية الموجودة لدى كل ضفة من المتوسط عبر نشاط إقليمي وبرامج ثنائية هدفت إلى تقريب شعوب وثقافات الضفتين من خلال محورين: يهتم الأول بالحفاظ على التراث الثقافي لكل منطقة من المتوسط وتطويره، والثاني بتكثيف الاتصال والتبادل بين الثقافات عبر مختلف شرائح المجتمع.

وتكاد تقتصر مشاركة الجزائر في هذا المجال على النشاط الإقليمي فقط، حيث انحصر النشاط الثنائي إذا استثنينا مواضيع التعليم العالي والمرأة التي صنفناها ضمن البعد الاجتماعي، في البرنامج المتعلق بإحياء التراث الثقافي الجزائري⁽⁵⁵⁾ والذي لم تنطلق أشغاله إلى يومنا هذا، لذلك سيعتمد تقييمنا لهذا البعد على تقييم النشاط الإقليمي الذي ركز كما رأينا، على محور الحفاظ على التراث الثقافي لكل منطقة في المتوسط عبر البرنامج الأوروبي-متوسطي للآرث الثقافي (Euromed heritage) والبرنامج الأوروبي-متوسطي للعمارة وتجديد الأحياء القديمة (Med pact)، وكذا محور الاتصال والتبادل الثقافي بين ضفتي المتوسط الذي أعطى الأولوية لحد الآن إلى فئة الشباب عبر البرنامج الأوروبي-متوسطي للشباب، الفنانين من خلال البرنامج السمعي البصري لترقية الإنتاج السينمائي والمجتمع المدني عبر المنتدى الأوروبي-متوسطي لحوار المجتمع المدني.

إذا كان النشاط المتوسطي الموجه للتقارب الثقافي بين الشعوب قد أوجد إطاراً حميداً للتواصل وتبادل الثقافات، وأكد على ضرورة فصل الإرهاب عن الإسلام، ودعم أهمية الحفاظ على التراث الذي كثيراً ما أهملته السياسات الوطنية، في شكل جوانب يمكن اعتبارها إيجابية، فإن التصور الذي تعكسه البرامج المخصصة لتقريب شعوب المتوسط المتباعدة حضارياً (دين، ثقافة، تاريخ)، اقتصادياً وسياسياً لا يرقى إلى مستوى هذا الطموح.

إن علاج التباعد والأحقاد بين شعوب الضفتين يشترط أولاً تشخيص الأسباب والاعتراف بها من أجل التمكن من معالجتها، وهو الشيء الذي تتجاهله تركيبة هذه البرامج التي

و هو شيء تدركه أوروبا وربما تسعى إليه للقضاء على ثقافة هي مقتنعة بتخلفها أو بخطرورها .

الهوامش :

¹ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) ، (ترجمة سليمان الرياشي) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . 2010 . ص 167.

Voir aussi : communication de la commission au parlement dixieme anniversaire du partenariat euromed in : http://eurlex.europa.eu/smartapi/cgi/sga_doc?smartapi:cel+explus!prod!DocNumber&lg=fr&type_doc=COMfinal&an_doc=2005&nu_doc=139 consulté le 30 janvier 2013.

² « Mission d'observation des élections législatives en Algérie », **Revue de la délégation de l'Union européenne (UE) en Algérie**, n°21, avril-mai 2012 , P 3.

³ المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الموافق 27 افريل 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 31 الصادر في 30 افريل 2005. ص 25.

⁴ Amine ait Chaalal « le partenariat euro-méditerranéen dix ans après, quel bilan politique ? », **Revue Géostratégiques**, n°8 du 20 juillet 2005, p 81 .

⁵ Sven BISCOP « ouvrir l'Europe au sud, la PESD et la sécurité euro-méditerranéenne », revue du marché commun et de l'Union Européenne , n° 465 février 2003, p 103.

⁶ Abdenour Benantar , « la démocratisation des Etats arabes redéfinira le dialogue de sécurité en méditerranée », **notes internationales**, CIDOB, n° 28 , 29 avril 2011, p 3.

⁷ عبد النور خليفي، الشراكة الأوروبية المتوسطية من اعلان برشلونة الى الاتحاد من اجل المتوسط ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، التنظيم السياسي والاداري ، جامعة الجزائر ، السنة 2010-2011 ، ص 106 .

⁸ ما يسمى ب " quartet " أو " quatuor " الذي يشمل ممثلي الأمم المتحدة ، الولايات المتحدة ، أوروبا و روسيا الذي وضع لإعادة إنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط .

⁹ Amine Ait Chaalal « le partenariat Euro-Méditerranéen dix ans après, quel bilan politique ? », **Revue Géostratégiques**, n°8 du 20 juillet 2005 . , p 83.

¹⁰ عبد النور خليفي ، المرجع السابق ص 106.

¹¹ « Mission d'observation des élections législatives en Algérie », **Revue de la délégation de l'Union européenne (UE) en Algérie**, op cite, p.3.

¹² في اطار هذه النشاطات نذكر على سبيل المثال اعلان حركة فرحات ميني في باريس عن انشاء " الحكومة المؤقتة لمنطقة القبائل " في جوان 2010 ، ذكر في

Kabylie: Un " gouvernement provisoire "à Paris, **europa 1** : <http://www.europa1.fr/International/Kabylie-Un-gouvernement-provisoire-a-Paris-206713/> consulté le 30 janvier 2013.

¹³ Algérie : document de stratégie 2002-2006, op cite p 7.

¹⁴ Délégation de l'union européenne en Algérie , « Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2011 » , op cite, p-p 76-78 .

¹⁵ Beatrice Hibou, « Le Partenariat en réanimation bureaucratique », **Critique internationale** n°18 - janvier 2003, pp 117-128 .

¹⁶ « la torture en Tunisie » , association de lutte contre le torture en Tunisie , C.R.L.D.H.T, paris 2008, p 7.

¹⁷ Délégation de l'union européenne en Algérie , « Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2011 » , op cite, p 28.

¹⁸ Ibid. p 30 .

(*) تم إلغاؤها في التعديل الوزاري الذي طرا في سبتمبر 2013.

¹⁹ Ibid. p 7 .

²⁰ « Le bilan du Programme MEDA » , les notes du CIHEAM, n° 22 du 11 décembre 2006, p 2.

²¹ بشارة خضر "أوروبا من اجل المتوسط" ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

²² Emmanuel DUPUY et Karim SADER, « La Politique Européenne en Méditerranée : « Plus que le libre-échange et moins que l'adhésion, Qu'en est il aujourd'hui ? » document pdf, p3.

²³ بشارة خضر "أوروبا من اجل المتوسط" ، المرجع السابق ، ص 73.

²⁴ Délégation de l'union européenne en Algérie , « Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2011 » , op cite, p 20 .

²⁵ Jean-Yves Moisseron, « Le Bilan Mitigé des Accords de Barcelone », fiche présentée a la Conférence Internationale « Le partenariat euro-méditerranéen, dix ans après Barcelone », Le Caire , 19-20 avril 2010, p 13.

²⁶ « Le bilan du Programme MEDA » , op cite, p 2.

²⁷ La coopération Europe-Méditerranée: état des lieux, commission méditerranée, op cite p 7.

²⁸ « le partenariat euro-méditerranéen 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives », **FEMIS**, 2005, p101.

(*) يعبر اتفاق واشنطن (consensus de washington) عن مجموعة الإجراءات التي تطبيقها المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات التي تواجه صعوبات تنموية وتلجا اليها للاستدانة ، والمعروفة بالشروط العشرة :

- ضبط الميزانية العامة ،

- اعادة توجيه المصاريف العمومية نحو القطاعات الاستثمارية .

« Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ? », *ibid* P 59.

³⁶ Ivan martin "du Partenariat euroméditerranéen à la Politique européenne de voisinage: Des modèles économiques la recherche du développement de la rive Sud", *op cite* , p 5. L'auteur cite pour plus de détails statistiques :

Heba Handoussa et Jean—Louis Reiffers (co-ords.) (2003), 5 Rapport annuel du FEMISE 2003 sur le Partenariat euroméditerranéen, Institut de la Méditerranée, Marseille, <http://www.femise.org/Pub-indic/an-03.html#gb>.

³⁷ *Ibid* p 11 .

³⁸ République algérienne, ministère des finances , direction générale des douanes, Evolution des recettes douanieres : 2000-2010 ,document pdf : <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html> consulte le 12 janvier 2013 .

³⁹ Évolution du commerce extérieur de l'Algérie par régions économiques: années 2000 à 2010, document pdf, <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html> consulte le 12 janvier 2013 .

⁴⁰ *Loc cite*

⁴¹ *Loc cite*

⁴² « Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006 », ANIMA : réseau euro-méditerranéen des agences de promotion des investissements , notes et documents , n°23 , mai 2007, p25.

⁴³ Pr. KHELADI Mokhtar, « L'Union pour la Méditerranée vue d'Algérie : mythe et limites », *op cite* , p10 .

⁴⁴ « Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006 », *op cite* , p20 .

⁴⁵ للمزيد من التوضيح حول معطيات الاستثمار الاجنبي انظر ص 222 من هذه الدراسة .

⁴⁶ Données ONS 2006 ,dans Pr. KHELADI Mokhtar, « L'Accord d'association Algérie-UE : un bilan-critique », *op cite*, p 12.

⁴⁷ *Loc cite* .

⁴⁸ *Ibid* , p 13.

⁴⁹ Erwan Lannon " Vadémécum de la dimension sociale des relations euro-méditerranéennes 1995-2009 ", FES dialogue méditerranée , lieu d'édition non déterminé : El Maarif el Djadida, 2009 , p 18 .

⁵⁰ http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating_countries/impact/algeria.pdf

Visite le 20 février 2013.

⁵¹ Jaques OULD AOUDIA « les enjeux économiques de la nouvelle politique euro-méditerranéenne, un choc salutaire pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée ? », *république française ,ministère de*

- إصلاحات جبائية قصد رفع المداخل العمومية .

- تحرير معدلات الفائدة.

- توحيد معدلات الصرف.

- تحرير التجارة الخارجية.

- إلغاء الحواجز امام الاستثمارات الاجنبية.

- خوصصة المؤسسات.

- إلغاء تقنين الدخول و الخروج من الاسواق.

- حماية الملكية الخاصة ومنها الملكية الفكرية.

²⁹ Diana Hunt (1999), "Development Economics, the Washington Consensus and the Euro-Mediterranean Partnership Initiative", dans George Joffé (ed.), Perspectives on Development: The Euro-Mediterranean Partnership, Frank Cass, Londres, dans Ivan martin "du Partenariat euroméditerranéen à la Politique européenne de voisinage: Des modèles économiques la recherche du développement de la rive Sud "Atelier « Europe and North Africa: Theoretical Research Challenges », University of Liverpool le 22 mai 2006, document pdf , p 3.

³⁰ Eberhard Kienle «Political Reform Through Economic Reform? The Southern Mediterranean States Ten Years After Barcelona », dans Ivan martin "du Partenariat euroméditerranéen à la Politique européenne de voisinage: Des modèles économiques la recherche du développement de la rive Sud "Atelier « Europe and North Africa: Theoretical Research Challenges », University of Liverpool le 22 mai 2006, document pdf , p 3.

(³¹) Université Carlos III de Madrid.

³¹ Ivan martin "du Partenariat euroméditerranéen à la Politique européenne de voisinage: Des modèles économiques la recherche du développement de la rive Sud "Atelier « Europe and North Africa: Theoretical Research Challenges », University of Liverpool le 22 mai 2006, document pdf , p 3.

³² Sarah Bochud, « Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ? », Chaire en économie internationale et régionale, université de Fribourg, le 26 novembre 2008, pp 57-59.

³³ لجمال اعجال "استراتيجية الاتحاد الاوروي تجاه دول المغرب العربي " رسالة دكتوراه في العلوم السياسية , فرع تنظيمات سياسية , جامعة الجزائر 2007 , ص 185.

³⁴ Krugman P.R. (1991, Abid M. (2005), Joffé G. (2005), in Sarah Bochud, « Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ? », *op cite*, p 12 .

³⁵ Winters L.A. (1997) "Lebanon's Euro-Mediterranean agreement: possible dynamic benefits", in Sarah Bochud,

l'économie des finances et de l'industrie , document de travail n° 96-5, 1996 , p 21

(*) 31 ديسمير 2012.

⁵² Lorenzo GABRIELLI « les enjeux de la sécurisation de la questions migratoire dans les relations de l'union européenne avec l'Afrique », carn.info , 2007/2 - n° 22 , p-p 149-173.

⁵³ Zineddine BERROUCHE et Youcef BERKANE "la mise en place du système LMD en Algérie : entre la nécessité d'une reforme et les difficultés du terrain », Revue des Sciences Économiques et de Gestion,n° 7, 2007, P 11.

www.univ-ecosetif.com/revueeco/Cahiers_fichiers/Revue-0

Visite le 20 février 2013.

⁵⁴ Ivan MARTIN "du Partenariat euro-méditerranéen à la Politique européenne de voisinage: Des modèles économiques la recherche du développement de la rive Sud", op cite , p 11

⁵⁵ Délégation de l'union européenne en Algérie , « Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2011 » , op cite, PP 57-75.